ما أُلحِقَ بلَيسَ

[مسألة] :

(ص) : مسألة : ألحق بـ«ليس» أحرف : أحدها [١] «ما» النافية عند أهل الحجاز. وزعم الكوفيّة : النصب بعدها بإسقاط الباء . وشرطه بقاء النفي ، لا إن نقض بإلاّ أو إنما .

وثالثها : ينصب إن نُزِّل الثاني منزلة الأوّل . ورابعها : إن كان صفة ولا بَدَلَ منه خلافاً للصفّار . لا بغير .

وجوز الفرّاء رفعه ، وفَقْد إن . وجوّز الكوفية نصبه وهي كافّة لا نافية ، خلافاً لهم ، و « ما » خلافاً لقوم ، وتأخير الخبر خلافاً للفراء مطلقاً ، والأخفش مع « إلاّ » . وقيل : نصبه لغة . ومعموله خلافاً لابن كيسان . ومنعه الرّمّاني مرفوعاً أيضاً . وفي تقدّم الظرف . ثالثها : الأصح عندهم يجوز معمولاً لا خبراً . وعندي عكسه ، ولا يقدّم معمولٌ على [٢] « ما » بحال . وثالثها : يجوز إن قصد الردّ .

(ش) : أصل العمل للأفعال بدليل أنّ كل فعل لا بُدّ له من فاعل إلاّ ما استعمل زائداً نحو كان ، أو في معنى الحرف ، نحو : قلمّا . أو تركّب مع غيره نحو : حبّذا . وما عمل من الأسماء ، فلشبهه بالفعل . وأمّا الحرف ، فتقدّم أنه إن اختصّ بما دخل عليه [٣] ولم ينزّل منزلة الجزء منه عمل فيه . فإن لم يختصّ ، أو اختصّ ولكن [٤] تنزّل [٥] منزلة الجزء منه لم يعمل فيه ، لأنّ جزء الشيء لا يعمل في الشيء . و « ما » من قبيل غير

---

(١) كلمة : « أحدها » سقطت من ب ، وبقي منها الحرف الأول وقد رسم هكذا : « آ » .
(٢) كلمة : « على » سقطت من ط .
(٣) كلمة : « عليه » سقطت من أ .
(٤) كلمة : « ولكن » سقطت من أ .
(٥) أ : « ونزل » مكان : « تنزل » ، وفي ب : « ويتزل » بالياء .

المختص ، ولها شبهان : أحدهما : هذا . وهو عامّ فيما لا يعمل من الحروف، وراعاه بنو تميم، فلم [١] يعملوها .

والثاني خاصّ. وهو شبهها بليس في كونهـــا للنفي، وداخلة على المبتدأ والخبر ، وتخلص [٢] المحتمل للحال ، كما أن « ليس » كذلك . وراعى هذا الشبه أهل الحجاز فأعملوها عملها فرفعوا بها [٣] المبتدأ اسماً لها، ونصبوا بها [٤] الخبر خبراً لها. قال تعالى: « ما هَـٰذا بَشَـراً [٥] » ، « ما هُـنّ أُمّهاتِـهِم [٦] » . هذا مذهب البصريين .

وزعم الكوفيون: أن «ما» لا تعمل شيئاً في لغة الحجازيين ، وأن المرفوع بعدها باقٍ على ما كان قبل دخولها. والمنصوب على إسقاط الباء ، لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلاّ بالباء ، فإذا حذفوها عوضوا [٧] منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر ، وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره . ورُدّ بكثير من الحروف الجارة حُذِفَتْ ، ولم يُنْصَبْ ما بعدها [٨] .

وعلى الأول لإعمالها عمل ليس : شروط :

أحدها: بقاء النفي ،فإن انتقض بإلاّ بطل العمل نحو: «وما مُحَمّدٌ إلاّ رَسُولٌ [٩]». وكذا إذا أبدل من الخبر بدل مصحوب بإلاّ نحو : ما زيد شيءٌ إلاّ شيء لا يُعْبَأُ به [١٠] ، لاتّحاد حكم البدل والمبدل منه .

وخالف قومٌ في هذا الشرط ، فجوّز يونس والشّلَوبين النصب مع إلاّ مطلقاً ، لوروده في قوله :

---

(١) أ : « ولم » بالواو . (٢) أ : « وتختص » ، تحريف .
(٣) ب : « لها » باللام . (٤) كلمة : « بها » سقطت من ط .
(٥) يوسف ٣١ . (٦) المجادلة ٢ . (٧) ب : « عوضاً » ، تحريف .
(٨) رسمت في أ : « ما بعده با » ، تحريف . (٩) آل عمران ١٤٤ .
(١٠) ب : « ما زيد إلا شيء » ، تحريف . وفي أ : « ما زيد بشيء إلا شيئاً » تحريف . والصواب من ط ، والصبّان . ١ : ٢٤٧ .

٤١٨ – وما الدّهر إلاّ منجنوناً بأهله وما صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاّ مُعذّبا[١]

وقوله :

٤١٩ – وما حَقُّ الذي يَعْثُو نهـــاراً ويَسْرِقُ لَيْلَهُ إلاّ نَكَـــالا [٢]

وأجيب بأنه نصب على المصدر ، أي ينكل نكالاً ، ويعذب معذباً ، أي تعذيباً ، ويدور دَوَران منجنون ، أيْ : دولاب[٣] .

وقال قوم : يجوز النّصب إن كان الخبر هو الاسم في المعنى نحو : ما زيدٌ إلاّ أخاك أو منزّلاً منزلته نحو : ما زيدٌ إلا زهيراً .

وقال آخرون يجوز إن كان صفة نحو : ما زيدٌ إلاّ قائماً .

وقال الصّفّار في البدل : يجوز نصبه ، لكن على الاستثناء ، لا البدليّة .

وإن انتقض بغير إلاّ [٤] لم يؤثر ، فيجب النصب عند البصريين نحو : ما زيد غير قائم . وأجاز الفرّاء الرفع .

الشرط الثّاني : فقد « إنْ » ، فإن زيدت بعد « ما » [٥] بطل العمل كقوله :

٤٢٠ – • فما إن طِبّنَا جُبْنٌ ولَكِنْ [٦] •

---

(١) في الدرر ١ : ٩٤ : زعم العيني أن قائل هذا البيت لم يعرف . ونسبه ابن جنيّ لبعض العرب : وفي شرح شواهد المغني للسيوطي ١ : ٢١٩ : أن ابن جنيّ نسبه في « ذا القد » إلى بعض بني سعد . ورواية المغني ١ : ٦٩ : « أرى الدهر » مكان : « وما الدهر » . وانظر الأشموني ١ : ٢٤٨ .

(٢) قائله مفلس بن لقيط . وفي ب : «يعتو» بالتاء مكان: «يعثو» بالثاء.
وفي الدرر ١ : ٩٤ ما نصه : « ورواية الأصل : « يعثو » بالمثلثة ، ومعناها : يفسد . والذي تلقيناه : « يعتو » بالمثناة الفوقية . ومعناها يستكبر . والروايتان تناسبان المَعْنَى .

(٣) أ : « دولا » بإسقاط الباء ، تحريف . (٤) أ : « لم » مكان : « إلاّ » ، تحريف .

(٥) لفظ « ما » سقط من أ .

(٦) لفروة بن مسيك الصّحاني . وعجزه :
• مَنَايَانا ودَوْلَةُ آخَرِينَـــا •
وفي أ : « جبار » مكان : « جبن » ، وفي ب : « طنباً حين » . تحريف .
من شواهد سيبويه ١ : ٤٧٥ ، ٢ : ٣٠٥ ، والخزانة ٢ : ١٢١ .

وقوله :

٤٢١ – بني غُدَانَةَ ماإنْ أنْتُمُ ذَهَبٌ ولا صَريفٌ ولكن أنتم الخَزَفُ [١]

قال ابن مالك : لمّا كان عمل « ما » استحساناً ، لا قياساً [٢] شرط فيه الشروط المذكورة ، لأنّ كلاً منها حالٌ أصْلِيّ ، فالبقاء عليها تقويةٌ ، والتخلّي عنها أو عن بعضها تَوْهينٌ . وأحق الأربعة بلزوم الوَهَن عند عدمه [٣] الخلوّ من مقارنة « إنْ » لأنّ مقارنة [٤] « إنْ » تزيل شبَهَها بليس، لأنّ « ليس » لا يليها إن ، فإذا وليت « ما » تباينا في الاستعمال ، وبطل [٥] الإعمال . انتهى .

وذهب الكوفيون : إلى جواز النصب مع «إن » ، ورووا قوله : « ماإن أنتم ذهباً ولا صريفاً » بالنصب. والبصريون على أنّ «إنْ» المذكورة زائدة كافة. وزعمها الكوفيون نافية كذا حكوه .

وعندي أنّ الخلاف في إعمالها ينبغي أن [١٢٤] يكون مرتّباً على هذا الخلاف .

الشرط الثالث : أن لا تؤكّد بـ«ما» ، فإن أُكّدت [٦] بها بطل العمل نحو : ما مازيد قائم . قال في (الغُرّة) [٧] : وهي كافةُ . وحكى هو والفارسيّ عن جماعة من الكوفيين إجازة النصب كقوله :

٤٢٢ – لايُنْسِكَ الأسَى تَأسِّياً فما مامن حِمام أحدٌ مُعْتَصِما [٨]

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد الأشموني ١ : ٢٤٧ .
(٢) ب : « استحسابنا لا قياسيّا » ، تحريف . (٣) : « عند عدمه » سقطت من أ .
(٤) عبارة : « إن لأن مقارنة إن » سقطت من ب .
(٥) أ : « بطل » بإسقاط واو العطف . (٦) أ فقط : « أكد » .
(٧) لعله : « الغرّة المخفيّة » في شرح الدرّة الألفية في النحو .
انظر كشف الظنون ٢ : نهر ١١٩٨ .
وهو لابن الدّهّان ، وقد نقل السُّيُوطِيّ منه كثيراً من النصوص في كتابه : « الأشباه » .
(٨) قائله مجهول .
وانظر الدرر ١ : ٩٥ .
وفي أ : « ما في حكم أحد منعها » مكان شطر البيت الثاني. تحريف .
وفي ب : « حلم » مكان : « أحد » . تحريف .
وفي ط : « معتما » مكان : « معتصماً » . تحريف .

وأجيب بأنه شاذٌّ ، أو مؤول ، أي : فما [١] يجدي الحزن ، ثم ابتدأ « ما » ، فليست مؤكدة .

الشرط الرابع : تأخير الخبر . فإن تقدّم ارتفع كقوله :

٤٢٣ — • وما حَسَنٌ أن يمدح المرْءُ نَفْسَهُ [٢] •

وجوز الفراء نصبه مطلقاً نحو : ما قائماً زيدٌ . وجوّزه الأخفش مع إلاّ [٣] نحو : ما قائماً إلا زيدٌ . وحكى الجَرْمي : أنّ ذلك لغيّة ، سمع : « ما مُسِيئاً مَنْ أعْتبَ » ، وقال الفرزدق :

٤٢٤ — • إذْ هم قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُم بَشَرُ [٤] •

وقال الآخر :

٤٢٥ — • نجَرانُ إذْ ما مِثْلَها نَجْرانُ [٥] •

والجمهور : أوّلوا ذلك على الحال نحو : فيها قائماً رجلٌ ، والخبر محذوف ، وهو العامل فيها ، أي ما مثلهم في الوجود .

وإذا امتنع النصب في حال تقدّم الخبر ففي تقدّم [٦] معموله أوْلى نحو : ما طعامَك زيدٌ آكلٌ . وأجاز الكوفيون وابن كيسان نصبه قياساً على « لا » ، و « لن » ، و « لم » [٧]

(١) « فما » سقطت من ب .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

• ولكن أخلاقاً تُذَمُّ وتُحْمَد •

انظر الدرر ١ : ٩٥ .

(٣) « إلا » سقطت من أ .

(٤) الفرزدق . ديوانه ٢٢٣ . وصدره :

• فأصْبَحُوا قد أعاد اللهُ نِعْمَتَهُم •

من شواهد : الخزانة ٢ : ١٣٠ ، وسيبويه ١ : ٢٩ ، والأشموني ١ : ٢٤٨ .

(٥) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة . انظر الدرر ١ : ٩٦ .

(٦) « ففي تقدم » سقطت من ب .

(٧) أ ، ب : « على الأولين ولم » ، تحريف .

وبعد « لم » بياض مشار إليه في أ بـ « ظ » وفي ب : بـ « كذا » .

وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .

فإن تقدم الخبر ، أو معموله . وهو ظرف أو جارّ ومجرور نحو : مـا في الدار أو ما عندك زيد . وما بي أنت معنيّاً [١] . فأقوال :

أحدها : منع النصب كغيرهما . والثاني : الجواز للتوسّع فيهما. والثالث : جواز النصب إن كان الظرف المقدّم معمول الخبر ، والمنع إن كان هو الخبر ، وهو ظاهر كلام ابن مالك في كتبه . وصرّح به في « الكافية الكبرى » وشرحها ، وابن هشام في « الجامع » [٢] .

وعندي عكس هذا ، وهو النصب ، إن كان الظرف المقدّم الخبر والمنع إن كان معموله .

* * *

(ص) : وما عطف على خبرها بلكن وبـل، رفع. ونصب غيرهما أجود. ومنع قوم: نصب معطوف ليس مطلقاً، ولا يغيّر «ما» الهمز ، ولا تُحْذَفُ[٣] خلافاً للكسائيّ، ولا اسمها ، وخبرها ما لم تكفّ [٤] بـ«إن» . وشذ بناء النكرة معها .

[مسائل] :

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : إذا عطف على خبر « ما » بـ«لكن» ، أو بل تعيّن في المعطوف الرفع [٥] نحو : ما زيد قائماً لكن قاعدٌ [٦] ، أو بل قاعدٌ ، على أنّه خبر مبتدأ محـذوف، أي: هو ، ولا يجوز النصب ، لأن المعطوف [٧] بهما موجب ، و« ما » لا تعمل إلاّ في المنفيّ . أمّا المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران . والنصب أجود نحو : ما زيد قائماً ولا قاعداً . ويجوز : ولا قاعدٌ على إضمار : « هو » .

---

(١) أ : « معينا » بتقديم الياء على العين ، تحريف .
(٢) له : كتابان مسميان بهذا الاسم هما : الجامع الصغير ، والجامع الكبير .
(٣) ب : « ولا تحذف » مكان : « ولا الحذف » .
(٤) أ : « تكتف » تحريف .
(٥) كلمة : « الرفع » سقطت من أ .
(٦) أ ، ب : « قاعداً » بالنصب ، تحريف .
(٧) ب فقط : « المعطوفة » .

وأوجب قوم: الرفع في المعطوف على خبر ليس مطلقاً ، سواء كان بلكن وبل أم بغيرهما ، نحو : ليس زيد قائماً ، لكن قاعدٌ [١] ، أو ولا قاعدٌ [٢]. والمعروف خلافه .

الثانية : إذا دخلت همزة الاستفهام على « ما » الحجازية لم تغيّرها عن العمل نحو : أما زيد قائماً ، كما تقول : ألست قائماً .

الثالثة : أجاز الكسائي إضمار « ما » ، فأنشد :

٤٢٦ – فقلت لها ، والله يدري مُسافِرٌ إذا أَضْمَرَتْهُ الأرضُ ماالله صَانِعُ [٣]

أي مايدري . ومنع البصريّون ذلك .

الرابعة: لا يجوز حذف اسم « ما » قياساً على ليس وأخواتها. فلا تقول: زيد [٤] ما منطلقاً تريد : ما «هو» ، ولا خبرها كذلك. فإن كُفَّتْ بإن جاز تشبيهاً بـ «لا» كقوله:

٤٢٧ – • لناموا فما إن من حَديثٍ ولا صَالِ [٥] •

التقدير : فماحديث ولا صال منتبه أي ذو حديث[٦] .

الخامسة : شذّ بناء النكرة مع «ما» تشبيهاً بـ «لا» ، سمع : « ما بأسَ عليك » ، كما قالوا : لابأس عليك . وأنشد الأخفش :

٤٢٨ –وما بأسَ لو ردّت علينا تحيّةً قليلٌ على مَن يَعْرِفُ الحَقّ عابُها [٧]

---

(١) أ فقط : « قاعداً » بالنصب ، تحريف . (٢) « أو ولا قاعد » ، سقطت من ب .

(٣) قائله مجهول . وانظر الدرر ١ : ٩٦ .

(٤) كلمة : « زيد »، سقطت من أ .

(٥) لامرىء القيس . وصدره :

• حلفتُ لها بالله حِلْفَةَ فاجِرٍ •

ديوانه ٣٢ . وانظر الخزانة ٤ : ٢٢١ .

(٦) العبارة في أ : « ولا صال ينتبه أي ذو حديث » . وفي ط، ب: « أي ذي حديث » ، تحريف .

(٧) قائله مجهول .

من شواهد المغني ٢ : ٦ ورواية الدرر ١ : ٩٦ : « قليلاً » مكان : « قليل » وكذلك في ب ، ط وفي أ : « مقليلا » مكان « قليل » . تحريف .

[إنْ النافية :]

(ص) : الثاني[١] : إنْ النافية عند أهل العالية بشرط : ترتيب ، وعدم نَقْضٍ ، وأنكرها أكثر البصريّة . وقيل : لا تأتي إلاّ مع إلاّ .

(ش) : إنْ النافية أيضاً من الحروف التي لا تختصّ ، [٢] فكان القياس ألاّ تعمل فلذلك منع إعمالها الفرّاء ، وأكثر البصريّة ، والمغاربة ، وعُزِي إلى سيبويه .

وأجاز إعمالها الكسائي [٣] ، وأكثر الكوفيّين ، وابن السّراج ، والفارسيّ ، وابن جنّي ، وابن مالك . وصحّحه أبو حيّان ، لمشاركتها لـ«ما» في النفي ، وكونها لنفي الحال ، وللسّماع . وحكي [٤] عن أهل العالية : « إنْ ذلك نافعَك ولا ضارّك » ، وإنْ أحَدٌ خَيْراً من أحد إلاّ بالعافية. وسَمِعَ الكسائي أعرابياً يقول: إنّا قائماً ، فأنكرها [١٢٥] عليه، وظن أنها إنّ المشددّة، وقعت على قائم. قال : فاسْتَثْبَتُّهُ ، فإذا هو يريد إنْ أنا قائما [٥] . فترك الهمزة [٦] ، وأدغم على حدّ «لَكِنّا هُوَ اللهُ رَبِّي[٧] » . وقرأ سعيد بن جبير : «إن الذين تَدْعُونَ من دُون اللهِ عباداً أمثَالُكُمْ[٨] » . وقال الشاعر :

٤٢٩ – • إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أحَدٍ [٩] •

وقال :

---

(١) الثاني : كتبت في ب بالرقم العددي ٢ .
(٢) « لا تختص » سقطت من ب .
(٣) ب : « كالكسائي » بزيادة الكاف ، تحريف .
(٤) أ ، ب : « حكى » ، بإسقاط الواو .
(٥) أ ، ب : « إن قائماً » ، تحريف .
(٦) أي : همزة « أنا » اسم « إنْ » .
(٧) الكهف ٣٨ . (٨) الأعراف ١٩٤ .
(٩) قائله مجهول . وعجزه :
• إلاّ على أضْعَفِ المَجَانِينِ •
من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١١، وابن عقيل١: ١٢٢ والأشموني ١: ٢٥٥ وسبق ذكره رقم ١٦٠.

٤٣٠ – إن المرءُ مَيْتاً بانْقضاءِ حَياتِه ولكن بأنْ يُبْغَى عليه فَيُخْذَلا[١]

وذهب بعضهم : إلى أنها إذا دخلت على الاسم ، فلا بدّ أن يكون بعدها [٢] إلاّ نحو : إنِ الْكَافِرُون إلاّ في غُرُور [٣] » . ويردّه ما تقدم .

• • •

(ص) : وتزاد أيضاً بعد ما الموصولة والمصدرية ، وإلاّ ، وقبل همزة [٤] الإنكار وضَرورةً بعد : « ما » التّوقيتيّة [٥] . قال قُطْرُب : وتَرِد بمعنى : قد . والكوفية : إذْ [٦] .

(ش) : هذا استطرادٌ إلى ذكر بقيّة معاني « إنْ » ، فإنها تكون نافية كما ذكر ، وشرطية – كما سيأتي . وزائدة وذلك في مواضع :

أحدها : بعد ما النافية كما تقدم . وأشرت إليه بقولي : « أيضاً » .

ثانيها : بعد « ما » الموصولة كقوله :

٤٣١ – • يرجى المرء ما إنْ لا يَرَاهُ [٧] •

أي الذي لا يراه .

ثالثها : بعد « ما » المصدرية كقوله :

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد الأشموني ١ : ٢٥٥ .

(٢) ب : « أحدها » مكان : « بعدها » ، تحريف .

(٣) المُلْك ٢٠ .

(٤) أ ، ب : « مدة » مكان : « همزة » .

(٥) أ فقط : « الوقتية » .

(٦) ب، ط : « وإذ » بواو العطف .

(٧) قائله جابر بن رألان الطائي ، وهو شاعر جاهليّ . كما ذكرت ذلك الخزانة ٣ : ٥٦٧ ولم يستطع صاحب الدرر نسبته ، فعنده قائله مجهول . وعجزه :
• وتعرض دون أدناه الخطوبُ •
وفي الدرر : « دون أبعده » . وفي الخزانة : « ما لا إن يلاقى » مكان : « ما إن لا يراه » .
وفي ب : « إن ما لا يراه » . تحريف .

٤٣٢ – * ورجّ الفتى للخير ما إنْ رأيْتَهُ [١] *

رابعها : بعد (ألا) الاستفتاحية كقوله [٢] .

٤٣٣ – * إلى أنْ سَرَى لَيْلِي فَبِتُّ كَئِيبا [٣] *

خامسها : قبل همزة [٤] الإنكار . قيل لأعرابي : أتخرج إن أخصبت البادية فقال : أأنا إنيه [٥] ؟ منكراً أن يكون رأيه [٦] على خلاف ذلك .

وزعم قُطْرُب : أنّ إنْ تأتي بمعنى « قد » . وخرج عليه « فَذَكِّرْ إنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى [٧] » .

وزعم الكوفيون : أنها تأتي بمعنى : إذْ . وخرّجوا [٨] عليه : «لَتَدْخُلُنّ المَسْجِدَ الْحَرَامَ إنْ شَاءَ اللهُ آمِنين [٩] » . والجمهور أنكروا الأمرين ، وقالوا : هي في الآيتين شرطيّة . والقصد في الأولى : التهيّج [١٠] ، وفي الثانية : التبرّك

[لا]

(ص) : الثالث [١١] : (لا)، وعملها أكثر من (إنْ). وقيل: عكسه. وقيل: لا تعمل. وقيل : في الاسم فقط بشرط إن، وإيلاء مرفوعها ، وتنكير جزأيها. وألغاهُ ابن جِنّي.

---

(١) للمعلوط القريعي . وقائله مجهول عند صاحب الدرر ١ : ٩٧ وعجزه :

* على السنّ خيراً لا يزال يزيد *

وقد سقطت كلمة : « الفتى » من أ .

من شواهد : سيبويه ٢ : ٣٠٦ ، والمغني ١ : ٢٤ . وأوضح المسالك رقم ٨٧ ، والأشموني ١ : ٢٥١ .

(٢) « كقوله » ، سقطت من أ . (٣) قائله مجهول . وعجزه :

* أحاذر أن تنأى النوي بغضوبا *

من شواهد المغني ١ : ٢٤ .

(٤) أ ، ب : « مدّة » مكان : « همزة » .

(٥) ط : «أنا» بهمزة واحدة ، تحريف، والصواب: في أ،ب. وانظر المغني ١ : ٢٤ . وحاشية الأمير.

(٦) في أ : « زائداً » مكان : « رأيه » ، تحريف . (٧) الأعلى ٩ .

(٨) أ ، ب : « وخرج عليه »، بإسقاط واو الجماعة . (٩) الفتح ٢٧ .

(١٠) ط فقط : « التهييج » بياءين . (١١) كلمة : « الثالث » في ب كتبت بالرقم العددي ٣ .

(ش) : (لا) أيضاً من الحروف غير المختصّة . في إعمالها أقوال :

أحدها : وهو المشهور أنها تعمل كـ « ما » ، وإلحاقاً بليس[1] كقوله :

٤٣٤ – تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وَزَرٌ مما قضى اللهُ وَاقِيَـنا [2]

الثاني : أنها لا تعمل أصلاً ، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، ولا ينصب أصلاً وعليه أبو الحسن .

الثالث : أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصّة ، فترفعه ولا تعمل في الخبر شيئاً . وعليه الزّجّاج . واستدلّ له بأنه لم يسمع النصب في خبرها ملفوظاً به كقوله :

٤٣٥ – مَنْ صَدّ عن نِيرانِها فأنا ابن قَيْسٍ لا بَرَاحُ [3]

وقوله :

٤٣٦ – • بِيَ الجَحِيمَ حين لا مُسْتَصْرَخُ [4] •

وردّ بالبيت السابق . وعلى الأول ، قال ابن مالك : عملها أكثر من عمل « إنْ » . وقال أبو حيّان : الصواب عكسه ، لأن « إنْ » قد عملت نثراً ونظماً ، و « لا » ،

---

(١) في ط فقط جاءت العبارة على النحو التّالي : «وهو المشهل كما انها نعمو إلحاقاً بليس» وهي محرّفة.

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٢٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦١٢ .

(٣) لسعد بن مالك .

من شواهد سيبويه ١ : ٢٨ ، والخزانة ١ : ٢٢٣ ، ٢ : ٩٠ .

والمغني ١ : ١٩٥ ، وأوضح المسالك رقم ١٠٧ . وابن الشجري ١ : ٣٢٣ ، وفي أ : « ابن فتى » ، تحريف .

(٤) للعجاج ديوانه ٤٥٩ . وفي الدرر ١ : ٩٨ يقول صاحبه : « لم أقف على قائله » . وقبلـه :

• والله لولا أن تَحُشّ الطُّبَّخُ •

من شواهد الإنصاف ١ : ٣٦٨ . وفي هامش الإنصاف ذكر محققه : أنه لم ينسب إلى قائل معين ؛ وانظر ابن الشجري ١ : ٢٨٢ . وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٠٦ . والأشباه والنظائر للسيوطي ٤ : ١٦٠ ؛ وقد نسبه السيوطي لرؤبة بن العجاج . وهو خطأ .

وفي النسخ الثلاث « في الجحيم » بحرف الجرّ في . ورواية الديوان « بى الجحيم » بالباء .

إعمالها قليلٌ جدّاً ، بل لم يَرِدْ منه صريحاً إلا البيت السابق . والبيت والبيتان لا تُبْنى عليهما القواعد .

ولإعمالها أربعة شروط :

الشرطان المذكوران في إنْ . والثالث : ألاّ يفصل بينها [١] وبين مرفوعها . فإن فصل بطل عملها ، لأنّها أضعف من « ما » ، و « ما » شرطها عدم الفصل .

والرابع : تنكير اسمها وخبرها نحو : لا رَجُل قائِماً .

ولم يعتبر ابن جِنّي وطائفة هذا الشرط ، فأجازوا إعمالها في المعارف كقوله :

٤٣٧ – وحلّت سَوادَ القلب لاأناباغيا سواها ، ولا عن حُبِّها مُتَراخِيَا[٢]

وتأوّله الجمهور على أن الأصل: لاأرى باغياً ، فحذف الفعل، وانفصل الضمير ، و « باغياً » حال .

[تنبيهٌ] :

قال أبو حيّان: لم يُصرِّح أحد بأن إعمال (لا) عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلاّ صاحب (المُغرب) ناصر المطرّزيّ ، فإنه قال فيه : بنو تميم لا يعملونها ، وغيرهم يُعْمِلها . وفي كلام الزمخشري : أهل الحجاز يعملونها دون طيّىء. وفي (البسيط) : القياس عند بني تميم عدم إعمالها . ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها [١٢٦] اهـ .

[لات] :

(ص) : الرابعة[٣] : (لات) : وهي « لا » زيدت التاء تأنيثاً . وقيل: لغيره. وسيبويه: ركّبت كإنّما. وقيل : فعل ماض . وقيل : أصلها : « ليس » . وقد تكسر .

---

(١) ب : « بنيها » بتقديم النون ، تحريف .

(٢) للنابغة الجعدي .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٢٢ ، وشرح شواهد المغني ٦١٣ .

(٣) « الرابعة »، كتبت في ب بالرقم العددي ٤ .

وتختص بالحين . قيل : ومرادفه . ولا تعمل في « هُنَا » خلافاً لابن عصفور ، ولا يذكر جزآها . والأكثر حذف الاسم ، والعطف على خبرها كـ«ما» . وأنكر الأخفش عملها ، وفي قول له كإن [١] . وجرّ الفرّاء بها الزمان . وقد يضاف إليها (حين) ولو تقديراً . وقد تحذف حينئذ دون التاء ، وجاءت مفردةً .

(ش) : اختلف في «لات» : فذهب سيبويه : إلى أنها مركبة من : لا والتاء كـ«إنّما» ، ولهذا تحكى عند التسمية بها [٢] كما تحكى لو سمّيت بإنما .

وذهب الأخفش والجمهور : إلى أنها «لا» زيدت التاء[٣] عليها لتأنيث الكلمة ، كما زيدت [٤] على ثَمّ ، ورُبّ ، فقيل : ثُمّتَ ، ورُبّتَ .

وذهب ابن الطّراوة وغيره : إلى أنها ليست للتأنيث ، وإنما زيدت كما زيدت على « الحين » كقوله :

٤٣٨ — • العاطفون تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ [٥] •

أي : حين ما من عاطف .

وذهب ابن أبي الربيع : إلى أنّ الأصل في «لات» : « ليس » أبدلت سينها تاء كما في « ست[٦] » ، فعادت الياء إلى الألف ، لأن الأصل في ليس : «لاس» ، لأنها فَعِل ، ولكنهم[٧] كرهوا أن يقولوا : « ليت » ، فيصير لفظها لفظ التمنّي ، ولم يفعل هذا إلاّ

---

(١) ط : « كان » بإسقاط الهمزة . تحريف

(٢) « بها » سقطت من أ .

(٣) لفظ : « التاء » سقط من أ ، والعبارة في ب : « زيدت عليها التاء » .

(٤) « كما زيدت » ، سقطت من أ .

(٥) نسبه في اللسان « حين » إلى أبي وجزة ، وعجزه :

• والمُسْبِغُون يداً إذَا ما أنْعمُوا •

وفي الهمع والدرر ١ : ٩٨ ، « والمسبغون » وفي اللسان (والمفضلون) .

(٦) « ست » أصلها : « سدس » فأبدل السين تاء وأدغم فيه الدّال .

(٧) أ : « كلهم » مكان : « ولكنهم » . تحريف .

مع الحين ، كما أنّ « لدن » لم تشبه نونها بالتنوين إلاّ مع « غُدْوة [١] » .

وفي (البسيط) : ويحتمل أن تكون التاء بدلاً من سين ليس ، كما في « ست » ، وانقلبت الياء ألفاً على القياس ، فتكون (ليس) نفسها ضعفت بالتغيير ، فعملت في لغة أهل الحجاز عملَها في موضعها ، وهو الحال .

واختلفوا هل لها عمل أم لا ؟ [٢] . على أقوال :

أحدها : وهو مذهب سيبويه والجمهور : أنها تعمل عمل ليس ، ولكن في لفظ (الحين) خاصّة. قال في (البسيط) : وربّ شيء يختص في العمل بنوعٍ ما، لا لسبب، كما أعملوا « لَدُن » في « غُدْوة » خاصة ، والتاء [٣] في القسم .

وقيل : لا تقصر على لفظ الحين، بل تعمل أيضاً في مرادفه «كأوان»، و « ساعة ». وعليه ابن مالك كقوله :

٤٣٩ – • نَدِمَ البُغاةُ ولاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ [٤] •

والتزموا فيها ألا يذكر الجزآن معها ، بل لا بد من حذف أحدهما . والأكثر كون [٥] : المحذوف الاسم ، وقد يكون الخبر . وقريء بالوجهين قوله تعالى: « ولاتَ

---

(١) قال ابن هشام في المغني ١ : ١٣٦ : « حكوا في غدوة الواقعة بعدها أي بعد (لدن) الجرّ بالإضافة ، والنصب على التمييز ، والرفع بإضمار كان التامّة .

وفي اللسان : « لدن » : « وقد حمل حذف النون بعضهم إلى أن قال : « لدن غدوةٌ » فنصب : « غدوة » بالتنوين ، لأنه توهّم أن هذه النون زائدة تقوم مقام التنوين ، فنصب كما تقول : « ضاربٌ زيداً » .

(٢) الأحسن أن يقول : « هل لها عمل أو لا » ؟ ، لأن أم يعطف بها بعد همزة التسوية ، أو يضع الهمزة مكان « هل » .

(٣) في النسخ الثلاث : « والباء » والصواب ما ذكرت لأن التاء وحدها مختصة بالقسم ، بخلاف الباء .

(٤) نسبه العيني إلى محمد بن عيسى التميميّ ، وقيل : لمهلهل بن مالك الكنانيّ .

ولم ينسبه صاحب الدرر ١ : ٩٩ . وعجزه :

• والبغْيُ مرْتعُ مُبْتغيهِ وَخيم •

انظر الأشموني ، والعيني : هامش الأشموني ١ : ٢٥٥

(٥) ط فقط : « والأكثرون » مكان : « والأكثر كون » .

حينَ مناص [١] » ، أي ولات الحينُ حينَ مناص . أو ولات حينَ مناص لهم .

وهل تعمل في « هنا » كسائر مرادف الحين ؟ . قولان :

أحدهما : نعم . وعليه الشَّلَوبين وابن عصفور كقوله :

٤٤٠ — . لات هنّا ذكرى جُبَيْرَة [٢] .

« فهنا » اسمها ، و « ذكرى » : الخبر ، أي : لات هذا الحينُ حينَ ذكرى جبيرة . وقوله :

٤٤١ — . حنّت نوارِ ولات هنّا حنّتِ [٣] .

أي : ليس هذا أوان حنين .

والثاني : لا ، وعليه ابن مالك ، وهي فيما ذكر وشبهه مهملة [٤] ، و « هنا » نصب على الظرفية ، خبرُ ما بعده . والفعل بتقدير « أنْ » لأن [٥] (هنا) ظرف غير متصرف فلا يخلو من معنى « في » إلاّ بأن يدخل عليه : مِنْ أو إلى . ووافقه أبو حيّان .

القول الثاني : أنها لا تعمل شيئاً ، بل الاسم الذي بعدها ، إن كان مرفوعا فمبتدأ ، أو منصوباً فعلى إضمار فعل ، أي : ولات أرى [٦] حين مناص . نقله ابن عصفور عن الأخفش ، وصاحب (البسيط) عن السّيرافي . واختاره أبو حيان ، لأنها لم يحفظ

---

(١) ص ٣ .

(٢) للأعشى . ديوانه ١٦٤ . والشاهد قطعة من بيت وتمامه :

.... أو منْ جاء منها بِطائِفِ الأهْوالِ

(٣) قيل: لشبيب بين جعيل.

هذا ، ويجوز في « هنّا » ضم الهاء ، وتشديد النون ومثلها مكسورتها ومفتوحتها كما قال الصبان ١ : ٢٥٦ .

(٤) أ ، ب : « ومعنى قوله ذكرى وشبهه فهذه » . تحريف في العبارة .

(٥) في ب ، ط : « والفعل خبر ما بعده على تقدير أن » تحريف وقد اختلت عبارة أ لسلامتها ، ووضحتها عبارة الأشموني ١ : ٢٥٦ حيث يقول في نفس الموضع ما نصه : « في لات الواقع بعدها « هنا » ... مذهبان . أحدهما : أن لات مهملة لا اسم لها ولا خبر ، وهنا في موضع نصب على الظرفية لأنه إشارة إلى المكان ، وحنت مع « أن » مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء ، والتقدير ، حنت نوار ولات هنالك حنين الخ » .

(٦) في أ : « أي » مكان : « أرى » ، تحريف .

الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين [١] ، ولأنّ ليس لا يجوز حذف اسمها . فلو حذف اسم لات لكانوا[٢] قد تصرّفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل، إلاّ أنه جعل المنصوب بعدها خبر مبتدأ محذوف ، لأنه لم يحفظ نفي الفعل بها في موضع من المواضع .

القول الثالث : أنها تعمل عمل إنّ ، وهي للنفي العام ، وعُزِي إلى الأخفش فجعل : « ولاتَ حينَ مَنَاص [٣] » بالنصب اسمها مثل لا غلام سفر والخبر محذوف، أي: لهم .

الرابع : أنها حرف جرٍّ تخفض أسماء الزمان [٤] . قاله الفراء. وأنشد :

٤٤٢ – * طلبوا صُلْحَنا ولاَتَ أوانٍ [٥] *

وقرىء: « ولاَتَ حِينِ مَناصٍ » بالجر .

ومن أحكام لات : أنها قد تكسر تاؤها ، وأنها قد يضاف إليها « حين » لفظاً كقوله :

٤٤٣ – * وذلك حِين لاَتِ أوانِ حِلْـم [٦] *

أو تقديراً كقوله :

٤٤٤ – * تذكّر حبَّ ليلى لاتِ حينـا [٧] *

---

(١) أ : « فيثبت عملها » مكان : « وخبر مثبتين » ، تحريف .

(٢) أ فقط : « كانوا » بإسقاط اللام . (٣) صّ ٣ .

(٤) أ : « تختص بأسماء الزمان » ، تحريف . (٥) لأبي زبيد الطائي النصراني . ديوانه ٣٠ . وعجزه :

* فأجبنا أن لَيْسَ حينَ بَقَاءِ *

من شواهد : الأشموني ١ : ٢٥٦ . واللسان : « أون » .

(٦) قائله مجهول . وعجزه :

* ولكن قبلها اجتنبوا أذاتي *

وأذاتي بمعنى : أذيّتي . انظر الدرر ١ : ٩٩ .

(٧) قائله مجهول . وعجزه :

* وأمسى الشَّيبُ قد قطع القَرِينَا *

انظر الدرر ١ : ١٠٠ .

أي حينَ لاتِ حين تذكر .

وقد تحذف (لا)[١] حين تقدير[٢] إضافة الحين ، وتبقى التاء كقوله :

٤٤٥ — • العاطِفونَ تَحِين ما من عَاطِفٍ[٣] •

أرادَ : هم العاطفون حين لات حين ما من عاطف ، فحذف «حين» مع (لا) . قاله ابن مالك .

وقد جاءت لات غير مضاف إليها « حين » ، ولا مذكورٍ بعدها «حين» ولا مرادفه في قول الأفوه :

٤٤٦ — تركُ النّاسُ لنا أَكْتَافَهُمْ وتولّوْا لاتَ لم يُغْنِ الفِرار[٤] [١٢٧]

وهي هنا حرفَ نفي مؤكد بحرف النفي ، وهو لم ، وليست عاملة .

والعطف على خبر « لات » العاملة كالعطف على « ما » ، فتنصب وترفع[٥] في نحو : لات حينَ جَزَعٍ ، ولا حينُ طَيْش. ويتعيّن الرفع في مثل[٦] نحو: لات : حين قَلَقٍ ، بل حينُ صَبر ، أو لكن حينُ صبر .

[مسألة] :

(ص) : تزاد الباء في خبر منفيّ بليس ، وما . ولو زيدت كان بعد[٧] اسمها خلافاً للفراء . أو[٨] الخبر مِثْل[٩] خلافاً لهشام . أو ظرف يستعمل اسماً .

وقال هشام :مطلقاً . والكسائي : أو كاف التشبيه ، ولا يختص بالحجازيّة خلافاً لأبي عليّ[١٠] ، ولا منصوب خلافاً للكوفيّة ، فيجوز بعد إن، وفي مُقَدّم .

وثالثها : فيه لهم[١١] ، إن فصل بمعموله.

وقد تزاد بعد نفي فعل ناسخ ولا . ومنع قياسهما[١٢] ابن عصفور . ولا التبرئة ،

---

(١) « لا » سقطت من ب .
(٢) كلمة : « تقدير » ، سقطت من أ ، ب .
(٣) سبق ذكره آنفاً رقم ٤٣٨ .
(٤) في الدرر ١ : ١٠٠ : « وتولّوا حين » مكان : « وتولوا لات » .
(٥) ط فقط : « فينصب ويرفع » بالياء في كليهما .
(٦) كلمة : « مثل » سقطت من أ ، ب .
(٧) كلمة : « بعد » سقطت من ط .
(٨) ط فقط : « والخبر » بالواو .
(٩) كلمة : « مثل » سقطت من ط .
(١٠) أ ، ب : « الفارسي » مكان : « أبي عليّ » .
(١١) أ : « بهم » مكان : « لهم » .
(١٢) ب فقط : « قياسها » . تحريف . وانظر الشّرح .

واسم ليس مؤخّراً . وخبر المبتدأ [١] بعد هل ، ولكن ، وليت ، وأنّ بعد نفي ، ودونه . قال ابن مالك : وحال[٢] منفيّة. وخالفه [٣] أبو حيّان ، والأخفش : وكلّ [٤] مُوجَب .

(ش) : تزاد الباء في خبر « ليس » ، و « ما » إذا كان منفيّاً نحو : « أَلَيْسَ اللهُ بكافٍ عَبْدَهُ[٥] » ، « وما رَبُّكَ بِغافِلٍ[٦] » . وفائدة زيادتها رفع [٧] توّهم أن الكلام موجب ، لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام ، فيتوهّمه موجباً ، فإذا جيء بالباء ارتفع التوهم ، ولذا لم تدخل في خبرهما الموجب ، فلا يجوز : ليس زيد إلا بقائم ، ولا ما زيد الاّ بخارج [٨] .

فلو زيدت كان بين اسم « ما » [٩] وخبرها لم يجز دخول الباء عند الفرّاء. وأجازه البصريون والكسائي نحو : ما زيد كان بقائم .

ولو كان الخبر «مِثْلاً» لم يجز دخول الباء عند هشام . وأجازه البصريون والكسائي نحو : ما زيد بمثلك [١٠] . ولو كان الخبر ظرفاً ، فإن جاز أن يستعمل اسماً جاز دخول الباء عليها . وإنْ لم يستعمل اسماً [١١] كحَيْثُ لم يجز عند البصريين. وأجازه هشام ، نحو : ما زيد بحيث يحبّ .

وأجاز الكسائي دخولها في الخبر ، إذا كان كاف التشبيه . حكي : ليس بكذلك .

ولا يختص دخول [١٢] الباء بخبر «ما» الحجازيّة ، بل تدخل في خبر ما [١٣] التميميّة ، خلافاً للفارسيّ والزمخشريّ ، لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم ، ولأن [١٤] الباء إنما دخلت الخبر لكونه منفيّاً ، لا لكونه منصوباً بدليل دخولها في : لم أكن بقائم

---

(١) أ ، ب : « مبتدأ » بدون أل المعرّفة . (٢) ط فقط : « وبحال »بالباء .
(٣) كلمة : « وخالفه » سقطت من ب . (٤) أ : « كل » ، بدون الواو.
(٥) الزمر ٣٦ . (٦) الأنعام ١٣٢ وغيرها. (٧) ط فقط : « دفع » بالدّال .
(٨) أ : « الإ بقائم » . (٩) « ما » سقطت من أ ، ب . ، تحريف .
(١٠) ب : « ما زيد كان بمثلك » بزيادة « كان » ، تحريف .
(١١) كلمة : « اسما » ،سقطت من أ . (١٢) كلمة : « دخول »، سقطت من أ .
(١٣) كلمة : « ما » ، سقطت من ط . (١٤) أ فقط : « وأن » ، بإسقاط اللام .

وامتناعها في : كنت قائماً [١] . ولا يختصّ أيضاً بالخبر المنصوب خلافاً للكوفيين، فيجوز ، ولو بطل عمل (ما) [٢] لزيادة إن ، أو تقدّم الخبر في الأصح ، قال :

٤٤٧ – لعَمْرُك ما إن أبو مالكٍ بواهٍ ، ولا بضعيفٍ قُواه [٣]

وقد تزاد [٤] الباء في خبر فعل ناسخ منفيّ نحو [٥] : لم أكن بقائم ، قال :

٤٤٨ – وإنْ مُدّت الأيدي إلى الزّاد لم أكُنْ بأعْجَلِهم إذْ أجْشَعُ القوم أعْجَلُ [٦]

وقال :

٤٤٩ – • فلمّا دَعَاني لَمْ يَجِدْني بِقُعْدَدِ [٧] •

وقد تزاد في خبر (لا) أخت « ما » كقوله :

٤٥٠ – • فَكُنْ لي شَفيعاً يومَ لا ذُو شَفَاعَة

بُمِغْنٍ فتيلاً عن سَوَاد بن قَارِبِ [٨]

ومنع قياس ذلك في المسألتين ابن عصفور .

---

(١) أ . ب : « كنت بحار » مكان : « كنت قائماً » ، تحريف .

(٢) كلمة : « ما » سقطت من أ .

(٣) لأبي المتنخل.

من شواهد : الأشموني ١ : ٢٥٢ . وفي أ : ولا « بصعب قراه »، تحريف .

وبعد قوله : « ولا بضعيف قواه » إلى قوله : « وقد تزاد » . بياض في أ ، ب . وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .

(٤) في أ : « تدخل » مكان : « تزاد » .

(٥) كلمة : « نحو » ، سقطت من ب .

(٦) للشنفري الأزديّ . انظر « لامية العرب » ٣١ .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١٣ . وابن عقيل ١ : ١٢١ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٩٩ ، وقد سقط الشاهد من أ ، ب .

(٧) لدُرَيْد بن الصِّمّة . وصدره :

• دَعَاني أخي والخيلُ بَيْني وبَيْنَهُ •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١٤ . والأشموني ١ : ٢٥١ .

(٨) لسواد بن قارب الصحابي .

من شواهد ابن عقيل ١ : ١٢١ . والمغني ٢ : ٦٧ . والأشموني ١ : ٢٥١

وقد تزاد في « لا [١] » التبرئة . قالوا : « لا خبر بخيرٍ بعده النّار [٢] » ، أي : خيرٌ. وفي اسم ليس إذا تأخر عن الخبر [٣] . وفي خبر المبتدأ بعد هل كقوله :

٤٥١ — • ألاَ هل أخو عَيْشٍ لذيذٍ بِدَائم [٤] •

وفي خبر لكن كقوله :

٤٥٢ — • ولكِنّ أجراً لو فَعَلْتَ بِهَيِّنٍ [٥] •

وفي خبر ليت كقوله :

٤٥٣ — • ألا ليت ذَا العَيْشَ اللَّذِيذَ بداَئم [٦] •

وفي خبر أنّ بعد نفي ودونه، كقوله تعالى : « أَوَ لَمْ يَرَوْا أنَّ الله » .. إلى قوله . . بقادر [٧] » . وقول الشاعر :

٤٥٤ — • فإنك مهما أَحْدَثَتْ بالمجـرّب [٨] •

وذكر ابن مالك : أنها تزاد في الحال المنفية كقوله :

٤٥٥ — • فما رَجَعَتْ بخائبـةٍ رِكَـابٌ [٩] •

---

(١) كلمة : « لا » سقطت من ب . (٢) كلمة : « النار » سقطت من أ .

(٣) بعد قوله : « إذا تأخّر عن الخبر » إلى قوله : « وفي خبر المبتدأ » بياض في أ ، ب . وليس في ط ما يشير إلى هذا البياض .

(٤) للفرزدق ديوانه ٨٦٣ . وصدره :

• يقول إذا اقْلَوْلَى عليها وأقْرَدَتْ •

من شواهد : المغني ٢ : ٢٩ ، .

(٥) قائله مجهول . وعجزه :

• وهل يُنْكَرُ المَعْروفُ في النّاسِ والأجرُ •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١٦ .

(٦) سبق ذكره آنفاً ، وهي رواية ابن هشام في أوضح المسالك رقم ١١٧ .

(٧) الأحقاف ٣٣ . (٨) سبق ذكره رقم ٢٨٧. وفي ب : « مما » مكان : « مهما » .

(٩) في اللسان : « مني » أنشد ابن خالويه :

تنصَّبْتُ السقلاص إلى حكيـم خوارج من تَبالَة أو مُنَاهـا
فما رجعَتْ بخائبـةٍ ركـابٌ حكيمُ بن المسيّبِ مُنتهاهـا

أي : خائبة . ونازعه أبو حيان باحتمال كون الباء للحال ، لا زائدة ، أي : بحاجة[١] خائبة ، أي ملتبسة بحاجة . وجوّز الأخفش زيادة الباء في كُلّ مُوجَبٍ نحو : زيد بقائم ، واستدلّ بقوله تعالى : « جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا »[٢] . وأوّله الجمهور على حذف الخبر ، أي : واقِعٌ .

[مسألة] :

(ص) : مسألة : ولى عاطف بعد ليس ، (وما) وصف تلاه سببي رفع . وللوصف ماله . أو جعلا مبتدأ وخبراً . أو أجنبي جاز عطفه بعد ليس على اسمها ، والوصف على خبرها . ويجرّ إنْ جُرّ على الأصح . ويجب بعد « ما »[٣] الرفع . وجوّز الكوفيّ نصبه وجرّه ، لا إن حذف لا . وأطلق هشام . فإن تأخر الوصف عن[٤] الأجنبي جاز نصبه خلافاً للقدماء .

(ش) : إذا عطف على خبر « ليس » ، و « ما » وصف[٥] يتلوه سببي أعطي الوصف ما له مفرداً ، وَرُفِعَ به السببي ، نحو : ليس [١٢٨] زيد قائماً ولا ذاهباً أخوه ، وما زيد قائماً ولا ذاهباً أخوه .

ويجوز جعلُ السببيّ مبتدأ مؤخراً ، والوصف خبره ، فتجب مطابقته .

وإنْ تلاه أجنبيّ ، ففي ليس يعطف على اسمها ، والوصف المتلوّ على خبرها[٦] ، فينصب نحو : ليس زيد قائماً ولا ذاهباً عمرو . فعمرو معطوف على « زيد » وذاهباً على « قائماً » . فإن كان الخبر مجروراً جاز جرّ الوصف أيضاً نحو : ليس زيد بقائم ولا ذاهبٍ عمرو .

---

(١) أ : « لحاجة » باللام ، و ب : « الحاجة » بأل .
(٢) يونس ٢٧ .
(٣) ط فقط : « بعدها » مكان : « بعدما » ، تحريف .
(٤) ط فقط : « على » مكان « عن » .
(٥) أ : « ووصف ليس يتلوه » ، تحريف وانظر المتن .
(٦) في ب جاءت العبارة على النحو التالي :
« وإن تلاه أجنبي ففي ليس يعطف على اسمها والوصف خبره فتجب مطابقته » .
ثم كرّر العبارة مرة أخرى فقال : « وإن تلاه أجنبي ففي ليس يعطف المتلوّ على اسمها ، والوصف المتلوّ على خبرها » . والعبارة تشتمل على تكرار وخلط فهي محرّفة صوابها في أ ، ط .

ويجوز في الحالتين الرفع [١] على الابتداء والخبر . وقيل : لا يجوز النصب في الأولى ، بل يتعيّن الرفع قياساً على ما ورد بالسماع . حكى سيبويه : ليس زيد ولا أخوه قاعدين[٢] . وقيل : لا يجوز الجرّ في الثانية حذراً من العطف على عاملين . وُردّ بأنه بباء مقدّرة ، مدلول عليها بالمقدَّمة ، وبالسماع قال :

٤٥٦ — فليس بآتيكَ منتهيًّا ولا صارف عنك مأمورُها [٣]

وأمّا في « ما » ، فيتعيّن الرفع سواء نصب خبرها أم [٤] جُرّ ، لأن خبَرها لا يتقدم على اسمها ، فكذا خبَرُ ما عطف على اسمها كقوله :

٤٥٧ — لعمرك ما معنٌ بتاركِ حقِّه ولا مُنْسِيءٌ معْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ [٥]

وأجاز الكوفيون النصب ، إن نصب الخبر ، والجر إن جرّ . وحكَوْا : « ما زيد قائماً فمتخلفاً أحد [٦] » ، أي إذا قام لم يتخلف أحد. ويقال عندهم : ما زيد بمنطلق ، ولا خارجٍ عمرو بالجرّ ، إذا لم تحذف (لا[٧]) . فإن حذفت (لا) نحو «خارج [٨] » امتنع الجرّ عندهم [٩] إلا هشاماً ، فإنه يُجَرّ[١٠] ، كما إذا لم تحذف.

ولو تأخر الوصف في العطف نحو : ما زيد قائماً ، ولا عمرو خارج جاز مع الرفع النصب عند سيبويه والخليل والكسائي وهشام .

ومنع النصب النحويون القدماء الذين ردّ عليهم سيبويه .

---

(١) « الرفع » سقطت من أ .
(٢) ب فقط : « قاعد » مكان : « قاعدين » .
(٣) للأعور الشنّي .
من شواهد : سيبويه ١ : ٣١ . وروايته : « ولا قاصرٌ بالرفع . وفي النسخ الثلاث : « ولا صارفاً » بالنصب ، تحريف .
(٤) أ : « أو » مكان : « أم » .
(٥) للفرزدق .
من شواهد : سيبويه ١ : ٣١ . والخزانة ١ : ١٨١ .
(٦) أ فقط : « فمتخلف » .
(٧) في ب : « إلاّ » مكان : « لا » تحريف .
(٨) « لا نحو خارج » سقطت من ط . وسقط من ب . « نحوخارج » .
(٩) ب : « عند » ، تحريف .
(١٠) ط فقط : « يجيزه » بالياء والزّاي .